القاضي أبو الطاهر الذهلي (279-367هـ/ 892-977م): دراسة في سيرتهِ ودوره في الدولة الفاطمية

Judge Abu Al-Taher Al-Dhuhli (279-367 AH / 892-977 AD): A study of his biography and role in the Fatimid state

م.م. حنان صاحب حمود: كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كربلاء، العراق

Mrs. HANAN SAHIB HAMOUD: Assistant Lecturer, College of Education for Human Sciences, Karbala University, Iraq

Email: hanan.s@uokerbala.edu.iq

DOI: https://doi.org/10.56989/benkj.v3i6.358

الملخص:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على شخصية القاضي أبي الطاهر الذهلي (279-367هـ/ 892-977م) وتوضيح دوره في الدولة الفاطمية كونه أحد الشخصيات المهمة في التاريخ الإسلامي فهو من العلماء والفقهاء والمحدثين الثقاة وتولى القضاء وحكم وفق المذهب المالكي وكان له أثرا كبيرا في تاريخ الدولة العربية الإسلامية بصورة عامة والدولة الفاطمية بصورة خاصة، فقد لعب دوراً مهماً في مؤسسة القضاء التي تعد من المؤسسات العليا في أي دولة. اتبعت الباحثة المنهج التاريخي التحليلي والوصفي في إعداد هذه الدراسة وتوصلت لمجموعة من النتائج أبرزها: يُعد القاضي أبو الطاهر الذهلي من الفقهاء المالكيين والمحدثين الثقاة فقد وثقه العديد من العلماء واثنوا عليه ومدحوه وهذا لأنه كان ذو مكانة علمية كبيرة وملماً بالعلوم المختلفة ومنها علوم القرآن والحديث خاصة وانه نشأ في بيوت أهل العلم والأقدار فكان والده من العلماء والمحدثين ومن كبار شيوخ القضاة المالكية في العراق. كان للمكانة العلمية التي تمتع بها القاضي أبو الطاهر الذهلي دورا في توليه القضاء وقد تدرج بهذا المنصب من قاضي بالاستخلاف في زمن والده إلى شاهد عدول إلى أن أصبح قاضيا في مناطق مختلفة من العراق (البصرة، بغداد، واسط) في العصر العباسي، ومن ثم انتقل إلى مصر وتولى قضاء دمشق وقضاء مصر في عهد الإخشيديين وفي الدولة الفاطمية وكان لحسن سياسته واعتداله وسهولة أحكامه دور في بقاءه قاضيا مالكيا في عهد الدولة الفاطمية الإسماعيلية المذهب.

الكلمات المفتاحية: الذهلي، القاضي، مصر، القضاء، المالكي

Abstract:

The study aims to shed light on the personality of Judge Abi al-Tahir Al-Thuhli (279-367 AH / 892-977 AD) and clarify his role in the Fatimid state as one of the important figures in Islamic history. The Arab Islamic state in general and the Fatimid state, in particular, played an important role in the judiciary institution, which is considered one of the supreme institutions in any state. The researcher followed the historical, analytical, and descriptive approach in preparing this study and reached a set of results, most notably: Al-Qadi Abu Al-Taher Al-Dhuhli is considered one of the Maliki jurists and trustworthy hadith scholars. He grew up in the homes of people of knowledge and destiny, and his father was one of the scholars, hadith scholars, and one of the chief sheiks of the Maliki judges

in Iraq. The scholarly position that Judge Abu al-Taher al-Dhuhli enjoyed played a role in assuming the judiciary, and he was promoted in this position from a judge by the caliphate at the time of his father to an impartial witness until he became a judge in different regions of Iraq (Basra, Baghdad, Wasit) in the Abbasid era, and then he moved to Egypt and took over the judiciary of Damascus and Egypt during the era of the Ikhshidids and in the Fatimid state. His good policy, moderation, and ease of rulings played a role in his survival as a Malikite judge during the era of the Fatimid Ismaili school of thought.

Keywords: AlDhuhli, judge, Egypt, judiciary, AlMaliki

المقدمة:

تناولت الدراسة حياة القاضي أبي الطاهر الذهلي (279-367هـ/ 892-977م) وسيرته ومكانته العلمية وآثاره كونه من ابرز رجالات الدولة واعتلى وظيفة تعتبر من ارفع الوظائف فيها، فقد تولى القضاء في مناطق مختلفة من العراق وبلاد الشام في العصر العباسي ثم انتقل إلى مصر وتقلد منصب القضاء فيها في عهد الإخشيديين، وتسليط الضوء على دوره في الدولة الفاطمية وموقفه من دخول الفاطميين إلى مصر وإقامة دولتهم فيها فقد استمر يحكم بالقضاء في مصر وفق أحكام المذهب المالكي.

كان أبو الطاهر الذهلي عالما وفقيها فاضلا ومن القضاة المالكية الذين لهم مكانة مهمة في الدولة العباسية فقد اشتهر بالعلوم المختلفة والفقه والحديث ونشأ في بيت أهل العلم والأقدار فكان والده من شيوخ القضاة في العراق، عُرف أبا الطاهر انه من المحدثين الثقاة وأثنى عليه الكثير من العلماء ومدحوه ووثقوا حديثه. وورث عن أبيه منصب القضاء فتولى القضاء في العراق ودمشق ومصر وكان له دور مهم في مؤسسة القضاء في عصر الدولة الفاطمية.

مشكلة الدراسة:

تدور مشكلة الدراسة في البحث في حياة القاضي أبي الطاهر الذهلي وسيرته من خلال الأسئلة التالية: ما هو نسبه؟ واصله؟ ومذهبه؟ ومتى كانت ولادته؟ وكيف كانت نشأته؟ ومكانته العلمية؟ وكيف كان رأي العلماء فيه؟ ومتى تولى القضاء في العراق؟ وكيف انتقل إلى مصر وما هي الظروف

التي دفعته للخروج من العراق؟ ومتى تولى القضاء في دمشق ولماذا صرف عنه؟ وكيف تولى قضاء مصر في العصر الإخشيدي؟ وما هو موقفه من دخول الفاطميين لمصر؟ وما دوره في الدولة الفاطمية؟

منهج الدراسة:

اتبعت الباحثة في هذه الدراسة المنهج التاريخي الوصفي والتحليلي الذي يقوم على تتبع أفكار وآراء المؤرخين في القاضي أبي الطاهر الذهلي واستخراجها من مصادرها المختلفة وجمع المعلومات ووصف الأحداث التاريخية التي شهدها عصره وسردها ومن ثم تحليلها واستخلاص النتائج.

أهداف الدراسة:

1- التعريف بالقاضي أبي الطاهر الذهلي.

2- التعرف على سيرته ونشأته ومكانته العلمية وآثاره.

3- إبراز دور أبو الطاهر الذهلي في مؤسسة القضاء عندما أصبح قاضياً وحكم وفق المذهب المالكي في العراق وبلاد الشام ومصر.

4- توضيح موقفه من دخول الفاطميين إلى مصر.

5- معرفة مدى تأثير القاضي أبو الطاهر الذهلي على الأحداث السياسية في مصر في عهد الدولة الفاطمية.

هيكل الدراسة:

قسمت الدراسة على مقدمة ومبحثين وخاتمة، تناولت المقدمة أهمية الدراسة واشكاليتها وجاء **المبحث الأول** للتعريف بالقاضي أبي الطاهر الذهلي من خلال توضيح سيرته ومكانته العلمية ومعرفة اسمه ونسبه وألقابه ومولده ونشأته ومكانته العلمية وصفاته وأقوال العلماء فيه وشيوخه وتلاميذه ومؤلفاته، أما **المبحث الثاني** فقد خصص لدراسة توليته القضاء في العراق في ثلاثة مناطق في البصرة وبغداد وواسط، **والمبحث الثالث** الذي تناول انتقاله إلى مصر ودمشق وتقلده القضاء فيهما في عهد الإخشيديين ومن ثم دوره في الدولة الفاطمية، والخاتمة التي تعرض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

المبحث الأول: التعريف بالقاضي أبي الطاهر الذهلي (سيرته ومكانته العلمية)

أولا/ اسمه ونسبه وألقابه: هو محمد بن احمد بن عبد الله بن نصر بن بُجير بن عبد الله بن صالح بن أسامة[1]، المعروف بأبي الطاهر الذهلي[2] قاضي الديار المصرية [3] وتلقب بالعديد من الألقاب منها البغدادي[4] نسبة إلى بغداد التي تعد موطن نشأته والبصري[5] نسبة إلى مسقط رأسه البصرة والذهلي والسدوسي[6] نسبة إلى قبيلته وهي بنو سدوس بن ذهل بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن علي بن بكر بن وائل[7] ويلقب بالمالكي[8] نسبة إلى مذهبه.

ثانيا/ مولده: أصله من البصرة إلا إن مولده في بغداد سنة 279هـ /892م [9]، كان من الفقهاء والمحدثين الثقاة ومن بيوت أهل العلم وذوي الأقدار، فقد كان والده أبو العباس الذهلي من شيوخ القضاة في العراق ومقدميهم توفي في سنة 322هـ/ 934م وأورث ابنه أبا الطاهر الذهلي أموالا كثيرة أنفقها كلها في سبيل الله[10].

(1) الخطيب البغدادي، احمد (1997): تاريخ بغداد، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، ج1، ص329؛ عياض، أبو الفضل (1998): ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تحقيق: محمد سالم هاشم، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، ج2، ص9.

(2) ابن الجوزي، أبو الفرج (1992): المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تحقيق: محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، ج14، ص257؛ ابن حجر، احمد(1998): رفع الإصر عن قضاة مصر، تحقيق: علي محمد عمر، ط1، القاهرة: مكتبة الخانجي، ص325.

(3) الذهبي، شمس الدين (1992): سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب أرناءوط ومحمد نعيم العرقسوسي، ط9، بيروت: مؤسسة الرسالة، ج 16، ص 205.

(4) الصفدي، صلاح الدين(2000): الوافي بالوفيات، تحقيق: احمد الارناؤوط وتركي مصطفى، ط1، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ج2، ص34.

(5) ابن فرحون، إبراهيم (1996): الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق: مأمون الجنان، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، ص404.

(6) عياض، مصدر سابق، ج2، ص9؛ ابن فرحون، مصدر سابق، ص404.

(7) ابن حزم، محمد(1962): جمهرة انساب العرب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط5، القاهرة: دار المعارف، ص470؛ السمعاني، أبو سعد(1980): الأنساب، تحقيق: عبد الرحمن اليماني، ط2، القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ج6، ص30.

(8) الكندي، محمد (1908): الولاة والقضاة، تحقيق: رفن كست، بيروت: مطبعة الآباء اليسوعيين، ص581.

(9)الخطيب البغدادي، مصدر سابق، ج1، ص329؛ ابن تغري بردي، جمال الدين(1992): النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، ج4، ص134.

(10)الكندي، مصدر سابق، ص583؛ ابن العديم، كمال الدين: بغية الطلب في تاريخ حلب، تحقيق: سهيل زكار، بيروت: دار الفكر، ج2، ص960.

ثالثا/ نشأته ومكانته العلمية: اشتهر أبو الطاهر الذهلي بالعلم وحسن الحديث وكان غزير الحفظ فصيحاً مفوهاً [1] حفظ القرآن وله من العمر ثمان سنوات وسمع الحديث سنة 288هـ/ 901م من يوسف بن يعقوب القاضي [2] وكان عمره آنذاك تسعة سنوات. ذكر الكندي [3] ذلك بالقول: "قرأت على القاضي أبي طاهر جزءا فلما فرغت قلت: كما قرأت عليك. قال: نعم إلا أللحنة بعد أللحنة. فقلت: فسمعته أيها القاضي معرباً قال: لا فقلت: فتلك بتلك. ثم لزمت تعلم النحو من حينئذٍ قال: ثم سألته عن أول ولايته للقضاء فقال: سنة 310 قال وكان قد ولي البصرة وكان يقول: كتبت بيدي (يعني الأخذ من الشيوخ) سنة 288 ولي تسع سنين".

نشأ أبو الطاهر الذهلي في بيوت العلم فقد اعتنى به والده فسمعه منذ الصغر وكان كثير الحديث والأخبار واسع المذاكرة ومن أهل القرآن والعلم والأدب متفنناً في العلوم[4]، وكان سديد المذهب متوسط الفقه على مذهب مالك وله مجلس يجتمع إليه عامة الناس والمخالفون ويتناظرون بحضرته وكان يتوسط بينهم ويكلمهم كلاماً سديداً جميلاً [5].

رابعا/ صفاته وأقوال العلماء فيه: تمتع أبو الطاهر الذهلي بصفات جليلة تدل على عظمة شخصه وبلوغه العلمي، فقد كان مفوهاً وحسن البديهة سمحاً كريماً، حاضر الحجة وعارفاً بأيام الناس لا يمله جليسه من حسن حديثه [6]، وكان فاضلا جوادا وأديبا له قدر وجلالة [7]، واشتهر بالتواضع ويذكر

(11) ابن طولون، شمس الدين(1956): قضاة دمشق الثغر البسام في ذكر من ولي قضاء الشام، تحقيق: صلاح الدين المنجد، دمشق: المجمع العلمي العربي، ص35.

(12) القاضي أبو محمد الأزدي ابن عم إسماعيل القاضي ولد سنة 208هـ/ 823م وولي قضاء البصرة وواسط والجانب الشرقي من بغداد وكان حافظاً ديناً مهيباً توفي سنة 277هـ/ 890م . الذهبي، شمس الدين (1985): العبر في خبر من غبر، تحقيق: أبو هاجر محمد، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، ج1، ص434؛ ابن كثير، إسماعيل: البداية والنهاية، بيروت: مكتبة المعارف، ج11، ص73.

(13) المصدر السابق، ص582.

(14) ابن فرحون، مصدر سابق، ص404.

(15) الكندي، مصدر سابق، ص582؛ الخطيب البغدادي، مصدر سابق، ج1، ص329؛ ألدروبي، إبراهيم(2001): موسوعة قضاة بغداد، ط2، دمشق: دار الوثائق، ص116.

(16) الذهبي، مصدر سابق، ج16، ص 205؛ ألصفدي، مصدر سابق، ج2، ص34.

(17) الكندي، مصدر سابق، ص583.

ابن حجر[1] ذلك عندما طلب كافور الإخشيدي [2]من يعقوب بن كلس[3]إن يلتقي بالقاضي أبي الطاهر فقال: "اجتمِعْ بالقاضي وقُل لَهُ: بلغني أنك تَنْبَسط مع جُلَسائك، وهذا الانبساط يُذهب هَيْبة الحُكْم. قال: فجئته فأعْلَمْتُهُ فقال لي قل للأستاذ: لستُ ذا مال أفيض بِهِ على جليسي فلا يكون أقلّ من خُلُقي". وعُرف عنه الزهد والورع فقد روي انه عندما دخل الخليفة الفاطمي المعز لدين الله (341-365هـ/ 953-975م) مصر سنة 362هـ/973م والتقى بالقاضي أبي الطاهر " فجيء به إليه فنظر عليه أثوابا خلقة فقال له أنت القاضي قال نعم قال يعطى ألف دينار يصلح بها شأنه فقال ليس لي بها حاجة فغضب المعز وقال له ترد علي فقال ليس لي بها حاجة عندي قوت ثلاثة أيام " [4] ويُذكر أيضا انه عندما أرسل المعز لدين الله الفاطمي جماعة منه إلى دار القاضي أبي الطاهر " ليكشف عن حاله فلم يجدوا فيها غير ثلاثة دراهم فقال المعز لأقوام قدموا عليه من المغرب هكذا الزهد في الدنيا" [5].

أثنى العلماء على القاضي أبي الطاهر غاية الثناء ونستعرض بعض أقوال العلماء فيه: فذكره الكندي[6]: "كان فقيهاً في مذهب مالك ثقة ثبتا مسندا في الحديث أديبا كاملا جليلا وكان من بيت جليل".

(18) المصدر السابق، ص327.

(19) كافور بن عبد الله الإخشيدي أبو المسك ولد سنة 292هـ/ 905م وكان عبداً حبشياً اشتراه الإخشيد ملك مصر سنة 312هـ / 924م فنسب إليه وترقى عنده حتى ملك مصر سنة 355هـ/ 965م وكان ذكيا حسن السياسة توفى سنة 357هـ/ 968م. ابن تغري بردي، مصدر سابق، ج4، ص4؛ الزر كلي، خير الدين (1980): الأعلام، ط5، بيروت: دار العلم للملايين، ج 5، ص 216 .

(20) يعقوب بن يوسف بن إبراهيم بن هارون بن كلس، أبو الفرج وزير الخليفة الفاطمي العزيز بالله (365-386هـ/975-996م) ولد في بغداد وسافر به أبوه إلى الشام. ثم أنفذه إلى مصر، فاتصل بكافور الإخشيدي، فولاه ديوانه بالشام ومصر، ووثق به، واستمر في عمله حتى وفاة كافور والتحق بعدها بالدولة الفاطمية وعمل في خدمتها وترقى حتى أصبح وزيراً سنة 368هـ/ 979م. ابن الصيرفي، أمين الدين(1924): الإشارة إلى من نال الوزارة، تحقيق: عبد الواحد مخلص، القاهرة: مطبعة المعهد العلمي الفرنسي، ص19؛ ابن خلكان، أبو العباس)1994): وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، ط1، بيروت: دار صادر، ج7، ص27؛ الزر كلي، مصدر سابق، ج8، ص203.

(21) ابن الملقن، عمر (1996): نزهة النظار في قضاة الأمصار، تحقيق: مديحه الشرقاوي، ط1، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ص159.

(22) المصدر نفسه، ص159.

(23) المصدر السابق، ص582.

كما وصفه الخطيب البغدادي [1] " وكان فاضلا ذكيا متقنا لما حدث به ". وقال فيه عياض القاضي[2] " ثقة ثبتا كثير السماع فاضلا بيته بيت جليل " وذكره الذهبي[3] " الإمام العالم المسند المحدث والشاعر ومن شعره:

إِنِّيْ وَإِنْ كُنْتُ بِأَمرِ الهوَى *** غِرّاً فسِتْرِي غَيْرُ مَهْتُوكِ

أَكنِي عَنِ الحِبِّ وَيَبْكِي دَماً *** قَلْبِي وَدَمْعِي غَيْرُ مَسْفُوك

فَظَاهِرِي ظَاهِرُ مُستملِكٍ *** وَبَاطِنِي باطِنُ مَمْلُوْكِ

خامسا/ شيوخه وتلاميذه: درس أبو الطاهر الذهلي وتعلم على يد عدد كبير من العلماء والشيوخ، وتذكر المصادر ا ن أول سماعه كان سنة 288هـ/ 901م وهو في التاسعة من عمره[4] وسمع عن القاضي يوسف بن يعقوب وموسى بن هارون الحافظ وأبي مسلم الكجي [5]وحدث عن بشر بن موسى الأسدي ومحمد بن عبدوس وأبي بكر الفريابي والقاضي أبي عمر الحمادي وغيرهم كثير[6].

وروى عن والده القاضي أبي العباس الذهلي وعن كتب الأدب عن ثعلب وأبي الفرج الأصبهاني وأبي غالب علي بن احمد بن النضر والحسين بن الكميت وآخرون غيرهم[7].

أما تلاميذه فتذكر المصادر عدد كبير من التلاميذ وطلاب العلم الذين استفادوا منه في علوم القرآن وعلوم الحديث وعلوم اللغة العربية، وأبرزهم: أبو الحسن الدار قطني وعبد الغني بن سعيد وتمام بن محمد الرازي وأبو العباس الاشبيلي ومحمد بن الحسن الصيرفي وأبو الحسن احمد بن محمد بن نصر ألحكيمي وأبو الحسن محمد بن الحسين بن الطفال المصري وهو آخر من حدث عنه [8].

سادسا/ مؤلفاته: له كتاب مطبوع عنوانه (الجزء الثالث والعشرون من حديث أبي الطاهر الذهلي) انتقاء: أبو الحسن علي بن عمر الدار قطني (ت ٣٨٥ هـ) المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي

(24) المصدر السابق، ج1، ص329.
(25) المصدر السابق، ج 2، ص 9.
(26) المصدر السابق، ج 16، ص 205.
(27)الكندي، مصدر سابق، ص581: ابن حجر، مصدر سابق، ص325.
(28) الخطيب البغدادي، مصدر سابق، ج1، ص329؛ عياض، مصدر سابق، ج2، ص 9؛ ابن الجوزي، مصدر سابق، ج14، ص257.
(29) الكندي، مصدر سابق، ص581؛ ابن فرحون، مصدر سابق، ص404؛ ابن طولون، مصدر سابق، ص35.
(30) ابن العديم، مصدر سابق، ج2، ص959.
(31) الكندي، مصدر سابق، ص581-582؛ السلفي، أبو طاهر (1993): معجم السفر، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، بيروت: دار الفكر، ص196؛ ألسبكي، عبد الوهاب (1964): طبقات الشافعية الكبرى، القاهرة: ج3، ص462.

الناشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت: الطبعة الأولى، 1985، عدد الصفحات: ٥٣[1].
وتذكر المصادر له مؤلفات أخرى ومنها كتاب في الفقه أجاب فيه عن مسائل مختصر المزني على قول مالك بن انس [2]، واختصر تفسير الجياني وتفسير البلخي [3] ويذكر الذهبي [4]: "حصلَ لِلنَّاسِ عَنْهُ إِمْلاَءٌ وَقِرَاءةٌ نَحْوَ مِائَتي جُزءٍ وَحَدَّثَ بِكِتَابِ (طبقَاتِ الشُّعَرَاءِ) لِمُحَمَّدِ بنِ سَلاَّمٍ، رَوَاهُ عَنْ أَبِي خَلِيْفَةَ، عَنْهُ".

المبحث الثاني: تولية أبي الطاهر الذهلي القضاء في العراق

أولا/ توليته القضاء في البصرة: تذكر المصادر التاريخية إن أول ولايته القضاء كانت سنة 310هـ/ 922م عندما استخلفه والده أبو العباس القاضي على البصرة [5] إلا إن الذهبي[6] يذكر ذلك في سنة 29هـ/ 907م فقال: "وكان يخلف أباه على البصرة في سنة أربع وتسعين" ومهما يكن من أمر اختلاف الروايات في سنة توليته القضاء إلا انه يمكن القول انه تولى القضاء بالاستخلاف في حياة أبيه أبو العباس الذهلي (ت 322هـ/ 934م) عندما كان قاضيا في البصرة.

ثانياً/ توليته القضاء في بغداد: تدرج أبو الطاهر الذهلي في الوظائف فبعد أن كان قاضياً بالاستخلاف في عهد والده في البصرة أصبح شاهد عدول[7] عند القاضي أبي الحسين عمر بن أبي عمر الازدي [8] الذي تولى منصب قاضي القضاة سنة 325هـ/936م في بغداد في عهد الخليفة

(32) الذهلي، أبو الطاهر(1985): الجزء الثالث والعشرون من حديث أبي الطاهر الذهلي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط1، الكويت: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، ص1.

(33) ابن فرحون، مصدر سابق، ص404؛ ابن الملقن، مصدر سابق، ص158.

(34) ابن فرحون، مصدر سابق، ص404؛ مخلوف، محمد (2003): شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، تحقيق: عبد المجيد خيالي، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، ج1، ص136.

(35) المصدر السابق، ج 16، ص 205.

(36) الكندي، مصدر سابق، ص 582؛ الذهبي، مصدر سابق، ج 16، ص 205؛ ابن حجر، مصدر سابق، ص326.

(37) المصدر السابق، ج 16، ص 205 .

(38) وهو شخص يتمتع بمنزلة خاصة عند القاضي إذ يمنحه ثقة تامة وافية للشهادة وهو وحده له الحق بأداء الشهادة وتزويد القاضي بالمواد التي يبني عليها قراره ويجب توفر فيه شروط معينة مثل قلة الحياء وسوء الظن والتيقظ والذكاء والتحرز. ابن عبد ربه، أبو عمر (1953): العقد الفريد، تحقيق: محمد سعيد العريان، ط2، القاهرة: ج8، ص76؛ الماوردي، أبو الحسن (1909): الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق: محمد بدر الدين النفساني، القاهرة: ص128؛ شبارو، عصام محمد (1992): قاضي القضاة في الإسلام، ط2، بيروت: دار النهضة العربية، ص18-19.

(39) عمر بن محمد بن يوسف من آل حماد بن زيد أبو الحسين الازدي المالكي قاضي القضاة في بغداد وكان عالما بالحديث والفرائض والحساب والأدب، توفي في بغداد سنة 328هـ/ 940م. ابن الجوزي، مصدر سابق، ج4، ص160؛ الزر كلي، مصدر سابق، ج 5، ص59.

العباسي الراضي (322-329هـ/934-941م)[1]، ذكر عياض[2]: "كان من شهود القاضي أبي الحسين بن حماد وله به خاصة". وتولى قضاء مدينة المنصور في بغداد سنة 329هـ/941م في عهد الخليفة العباسي المتقي لله (329-333هـ/ 941-945م) وبقي في قضاء المنصور أربعة أشهر[3]. وتذكر المصادر التاريخية[4] إن الخليفة العباسي المستكفي (333-334هـ/ 945-946م) قلده قضاء الشرقية[5] فكانت ولايته اقل من خمسة أشهر. ونتيجة لاضطراب الأوضاع في بغداد واستيلاء البويهيين عليها سنة 334هـ/ 946م[6] ترك أبو الطاهر الذهلي العراق وتوجه نحو مصر[7].

ثالثا/ توليته القضاء في واسط: كان تعيين قضاة واسط في العصور الأولى من الدولة العباسية يتم من قبل الخليفة نفسه إلا إن منذ النصف الأول من القرن الرابع الهجري أصبح تعينهم وعزلهم من صلاحيات قاضي القضاة في بغداد[8]، وخير مثال على ذلك عندما صرف قاضي القضاة أبو الحسين عمر القاضي أبا الطاهر عن القضاء في بغداد وولاه قضاء واسط وأقام بها مدة [9]، ذكر الخطيب البغدادي[10]:" ثم ولاه القضاء بواسط وأقام بها مدة طويلة يلي القضاء بين أهلها إلى أن توفي عمر بن محمد وهو على ذلك وأقام بعده مدة على ولايته" إلا انه تعرض للنكبة على يد بجكم التركي[11]

(40) الكندي، مصدر سابق، ص582؛ سعادة، صفية(1988): من تاريخ بغداد الاجتماعي تطور منصب قاضي القضاة في الفترتين البويهية والسلجوقية، ط1، بغداد: دار أمواج، ص146.

(41) المصدر السابق، ج2، ص9.

(42)الذهبي، مصدر سابق، ج 16، ص 205؛ ابن حجر، مصدر سابق، ص326.

(43) الخطيب البغدادي، مصدر سابق، ج1، ص329؛ ابن حجر، مصدر سابق، ص326.

(44) الكرخ وهي المنطقة القضائية الثانية في بغداد بعد المنصور انفصلت عنها في عهد الخليفة المهدي العباسي (158-169هـ/ 775-785م) وانتقلت إليها الأسواق من المنصور فازدحمت بالسكان وازدهرت فيها الحياة الاقتصادية والاجتماعية مما أدى إلى ضرورة تعيين فيها قاضي منفصل عن مدينة المنصور. الانباري، عبد الرزاق (1977): النظام القضائي في بغداد في العصر العباسي 145-656هـ، النجف الأشرف: مطبعة النعمان، ص162؛ معروف، ناجي (1966): تخطيط بغداد، بغداد: دار الجمهورية، ص25.

(45) ابن الأثير، أبو الحسن(1987): الكامل في التاريخ، تحقيق: محمد يوسف الدقاق، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، ج7، ص206.

(46) عياض، مصدر سابق، ج2، ص 9.

(47) وكيع، محمد: إخبار القضاة، بيروت: عالم الكتب، ج3، ص312؛ المعاضيدي، عبد القادر (2006): واسط في العصر العباسي، ط1، بيروت: الدار العربية للموسوعات، ص151.

(48) الكندي، مصدر سابق، ص582.

(49) المصدر السابق، ج1، ص329.

(50) هو أمير الجيوش وكنيته أبو الحسين وهو مملوك تركي كان عاقلا ويفهم العربية استولى على واسط وعلى بغداد ونصب أميرا للأمراء سنة 326هـ/ 938م. مسكويه، أبو علي (1914): تجارب الأمم وتعاقب الهمم، مصر: مطبعة التمدن الصناعية، ج1، ص369؛ ابن الأثير، مصدر سابق، ج7، ص138-139.

الذي دخل واسط واستولى عليها سنة328هـ/ 939م[1]، قال الكندي[2] "ولي قضاء واسط فنكبه بجكم التركي منها ثم تخلص بعد أن اشرف على التهلكة" وبذلك ترك أبو الطاهر الذهلي واسط وعاد إلى بغداد[3].

المبحث الثالث: انتقال أبو الطاهر الذهلي إلى مصر ودمشق وتوليته القضاء فيهما

اولاً/ توليته القضاء في دمشق: بعد أن ترك أبو الطاهر الذهلي بغداد انتقل إلى مصر ومنها إلى دمشق، وتذكر المصادر التاريخية [4] انه تولى قضاء دمشق من قبل الخليفة العباسي المطيع (334-363هـ / 946-974م)، فأقام بها سبع سنوات [5] وأثناء إقامته في دمشق ذهب إلى مصر زائراً سنة 340هـ/ 951م فثار عليه أهل دمشق وأذوه وكتبوا فيه محضراً إلى الخليفة العباسي المطيع لصرفه عن قضاء دمشق [6]؛ ويذكر الذهبي [7] " قدم أبو طاهر الذهلي قاضي دمشق، فركب الخصيب[8] وابنه إليه فلم يجداه. ثم علم فلم يكافئهما، فصارت عداوة. ثم حج أبو طاهر وعاد، ورد إلى دمشق، وفسد ما بين أبي طاهر وبين أهل دمشق، فاستحضره كافور إلى مصر، فعمل فيه أهل دمشق محضراً وعاونهم ابن الخصيب، وهيأ جماعة يذمون أبا طاهر عند كافور، فعزل عن دمشق ووليها الخصيبي " ويتضح من ذلك إن القاضي ابن الخصيب كانت له يد في موقف أهل دمشق من القاضي أبي الطاهر الذهلي وهو من حرضهم عليه، وتم له ذلك إذ ورد كتاب من الخليفة العباسي المطيع بصرف القاضي أبو الطاهر عن قضاء دمشق وتم قراءة كتاب صرفه على المنبر في جامع مصر [9] ووصف الكندي[10] ذلك بقوله: "فصُرف أقبح صرف".

ثانياً/ توليته القضاء في مصرفي عهد الإخشيديين: بقي أبو الطاهر الذهلي في مصر بعد عزله عن قضاء دمشق وأصبح قاضياً في مصر في عهد الدولة الإخشيدية (323-358هـ/ 934-969م)

(51) ابن الأثير، مصدر سابق، ج7، ص149.
(52) المصدر السابق، ص582.
(53) الخطيب البغدادي، مصدر سابق، ج1، ص329؛ ابن الجوزي، مصدر سابق، ج14، ص257.
(54) عياض، مصدر سابق، ج2، ص10؛ الذهبي، مصدر سابق، ج 16، ص 205؛ ألصفدي، مصدر سابق، ج2، ص34.
(55) الذهبي، مصدر سابق، ج 16، ص 205.
(56) الكندي، مصدر سابق، ص583؛ ابن حجر، مصدر سابق، ص327.
(57) شمس الدين (2005): تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، ج6، ص106.
(58) عبد الله بن محمد بن الحسن بن الخصيب بن الصقر أبو بكر الشافعي احد قضاة مصر ودمشق تولى القضاء في مصر في عهد الدولة الإخشيدية. الذهبي، مصدر سابق، ج6، ص106؛ الزركلي، مصدر سابق، ج4، ص120.
(59) ابن حجر، مصدر سابق، ص327؛ كاشف، سيدة (1950): مصر في عصر الإخشيديين، القاهرة: مطبعة جامعة فؤاد الأول، ص214.
(60) المصدر السابق، ص583.

وكان أمر القضاء في مصرفي هذه الفترة من اختِصاص الخليفة أو قاضي القُضاة في بغداد، ومع ذلك فكان لا بُدَّ من مُوافَقة الأمير الإخْشيدي على القاضي المعيَّن، وكان الأمير الإخْشيدي في بعض الحالات يُعيِّن على القضاء مَن يشاء دون الرُّجوع إلى مُوافقة الخليفة، وهذا ما حدث عندما عين كافور الإخشيدي أبا الطاهر الذهلي على قضاء مصر سنة 348هـ / 959م[1].

امتنع كافور في بادئ الأمر من تعيين أبي الطاهر على قضاء مصر[2] وربما ذلك بسبب حادثة أهل دمشق وصرفه عن قضاءها ولكن عندما توفي ابن الخصيب وبقيت مصر بلا قاضي سعى ابن وليد[3] لدى كافور لتولّي منصب القضاء وبذل له مالاً في هذا السبيل، فقد كان هناك تنافُسٌ وتهافُت كبيرٌ على منصب القضاء، وكانت تبذل الرَّشاوي من أجل ذلك، ولكنَّ أعوان كافور وخاصَّته نصَحُوه برفض طلبه، فعيَّن كافور على القضاء أبا الطاهر عندما أشار عليه أهل الرأي والشهود واعيان مصر وقالوا" اخترنا أبا الطاهر فانه جاورنا فما رأينا إلا خيراً" [4]؛ ونلاحظ من ذلك إن تولية أبي الطاهر للقضاء كانت باتفاق أهل الرأي في الدولة وأهل الشورى الذين اثنوا عليه عند كافور الإخشيدي. وبذلك أصبح أبو الطاهر الذهلي قاضياً في مصر واتبع المذهب المالكي بأحكامه إلا انه عُرف عنه لا يتقيد بمذهب مالك فذكر ابن فرحون[5] "وكان يخالف قول مالك في الحكم باليمين مع الشاهد".

تميز أبو الطاهر بحسن السياسة فأحبه الناس وألان لهم جانبه، فضلا عن انه كان سهلا في الأحكام ولا يتشدد وكان يوقع للشهود وعدل في ولايته جماعة من الأشراف [6]وكانت من مهامه الأحكام الخاصة بالمنازعات المختلفة والمسائل الشرعية والأحباس ونفقة الأيتام يضاف إلى ذلك خروج القاضي لرؤية هلال رمضان [7]. إلا إن كافور الإخشيدي قيد أبا الطاهر في كثير من الأحكام

(61) عياض، مصدر سابق، ج2، ص10؛ الذهبي، مصدر سابق، ج 16، ص205 .

(62) الكندي، مصدر سابق، ص583؛ كاشف، مصدر سابق، ص214.

(63) عبد الله بن شعيب المعروف بابن الوليد تولى قضاء مصر لثلاث مرات وكان يدفع الأموال والرشاوي من اجل الوصول إلى منصب القضاء فكانت ولايته الأولى سنة 329هـ/ 940م والثانية سنة 331هـ/ 942م والثالثة 334-336هـ/945-947م. الكندي، مصدر سابق، ص550.

(64) ابن حجر، مصدر سابق، ص328.

(65) المصدر السابق، ص404.

(66)الكندي، مصدر سابق، ص584؛ كاشف، مصدر سابق، ص219.

(67) كاشف، مصدر سابق، ص220؛ رمضان، هويدا (1999): المجتمع في مصر الإسلامية من الفتح العربي إلى العصر الفاطمي، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص312.

والصلاحيات والمهام حتى وصفه المؤرخون[1]: "كالمحجور عليه في أحكامه" فقد كان كافور يجلس للمظالم كل يوم سبت كما أبعده عن النظر في الاحباس منذ سنة 350هـ/ 961م[2].

ثالثاً/ دور القاضي أبي الطاهر في الدولة الفاطمية: استمر أبو الطاهر قاضياً في مصر حتى عندما دخلها الفاطميون سنة 358هـ/ 969م، فكان القائد جوهر الصقلي [3] ينوب عن الخليفة الفاطمي المعز لدين الله (341-365هـ/ 953-975م) في حكم مصر وإدارة شؤونها وكان في سياسته حكمة وبعد نظر من اجل تثبيت حكم الفاطميين في مصر، وحرصا على عدم تخلخل النظام الإداري في مصر فقد احتفظ ببعض موظفي الدولة الإخشيدية وتركهم في مناصبهم في بادئ الأمر ومنهم القاضي أبي الطاهر، يذكر الكندي[4] في روايته: "ولم يزل أبو الطاهر ينظر في الأحكام حتى قدم جوهر بعسكر المعز فنزعج أهل مصر لذلك.. وخرج أبو الطاهر القاضي في جماعة من وجوه البلد فخرجوا إلى جوهر وكلموه في الأمان فكتب لهم سجلا ورفع قدر القاضي وخلع عليه ثم دخل جوهر مصر واقر القاضي على حاله ". وذلك لما كان له من مكانة عالية واحترام وتقدير فقد أدرك جوهر أهمية القاضي بالنسبة للمصريين ومكانته لديهم وتأثيره على الوضع العام في مصر فتركه في منصبه لكيلا يثير مشاعر المصريين حينذاك بعزل قاضيهم وإحلال قاضي محله يحكم وفق المذهب الإسماعيلي مذهب الفاطميين[5] هذا من جانب ومن جانب آخر كان لاعتدال القاضي أبو الطاهر في مذهبه وليونته فقد فكر جوهر انه من السهولة السيطرة عليه وإجباره للحكم وفق تعاليم المذهب الإسماعيلي، ويذكر الداعي إدريس[6] إن القاضي أبو الطاهر الذهلي كان يرجع في جميع أحكامه إلى القاضي النعمان بن محمد[7] ويعرض عليه قضاياه وينفذها على ما ينظر منه ويراه.

(68) الكندي، مصدر سابق، ص584؛ ابن حجر، مصدر سابق، ص328؛ رمضان، مصدر سابق، ص329؛ الدرباق، حنان(2010): الدولة الإخشيدية في مصر، رسالة ماجستير منشورة، ليبيا: جامعة قار يونس، ص115.

(69) الكندي، مصدر سابق، ص584؛ كاشف، مصدر سابق، ص221.

(70) ابو الحسن جوهر بن عبد الله الرومي من موالي المعز الفاطمي أرسله إلى مصر للاستيلاء عليها وأخذها من كافور الإخشيدي فدخلها سنة 358هـ/ 969م. ابن خلكان، مصدر سابق، ج1، ص195.

(71) المصدر السابق، ص584.

(72) البيلي، محمد (2005): صفحات من تاريخ الدولة الفاطمية، القاهرة: جامعة القاهرة، ص171.

(73) عماد الدين (1978): عيون الأخبار وفنون الآثار، تحقيق: مصطفى غالب، بيروت: دار الأندلس، ج6، ص195.

(74) النعمان بن محمد بن منصور بن احمد بن حيون الإسماعيلي المغربي يكنى بأبي حنيفة كان واسع العلم والفقه والقرآن والأدب والتاريخ ولد في القيروان وقدم مع المعز الفاطمي إلى مصر وتوفي بها سنة 363هـ/ 974م. الزر كلي، مصدر سابق، ج8، ص41.

أبقى جوهر الصقلي القاضي أبا الطاهر إلا انه بدأ يحد من نفوذه، فقد ألزمه الحكم في المواريث وفي الطلاق وفي الهلال وفق مذهب الفاطميين [1]، وتذكر المصادر التاريخية [2] في سنة 358هـ/969م أبطل جوهر الصقلي الصوم بعد اليوم التاسع والعشرين من رمضان وصلى العيد قبل رؤية الهلال واعترض عليه أهل الفسطاط وصاموا اليوم الثلاثين حسب مذهب قاضيهم أبي الطاهر الذهلي الذي اعتاد أن يراقب هلال شعبان ورمضان في كل سنة بسطح الجامع كجزء من مهامه؛ فلما بلغ ذلك جوهراً أنكره على القاضي وتهدده[3].

وعند وصول الخليفة الفاطمي المعز لدين الله (341-365هـ/ 953-975م) مصر سنة 362هـ/972م تلقاه وجوه أهل البلد في الإسكندرية وكان معهم القاضي أبو الطاهر ذكر المقريزي[4] " وقال للقاضي أبي طاهر: كم رأيت من خليفة ؟ فقال: ما رأيت خليفة غير مولانا المعز لدين الله صلوات الله عليه فاستحسن ذلك منه على البديهة، مع علم المعز أن أبا طاهر رأى المعتضد، والمكتفي، والمقتدر، والقاهر، والراضي، والمتقي، والمستكفي، والمطيع؛ فشكره وأعجب بقوله" واقره المعز الفاطمي في منصبه في القضاء لما رآه من ذكائه وحضور بديهته. إلا إن سلطان أبي الطاهر بدأ يضعف شيئا فشيئا وذلك لان المعز الفاطمي ادخل تجديدات على نظام القضاء في مصر وهي جزء من سياسته في سبيل فرض السيطرة ودعم سلطان الفاطميين وبناء دولة لهم في مصر وفق العقيدة الإسماعيلية، فعمل على تقسيم القضاء وذلك بتعيين أبي سعيد بن أبي ثوبان[5] قاضياً مغربياً للمغاربة ولإدارة شؤون المظالم[6]. فكانت هذه الخطوة لفصل صلاحيات القضاء وتقليص صلاحيات القاضي أبي الطاهر الذهلي، واستمرت هذه السياسة حتى أصبح أبو سعيد بن أبي ثوبان يحكم ليس فقط للمغاربة وإنما للمصريين وبمساعدة الشهود العدول من المصريين أنفسهم " فتبسط في الأحكام وسمع الشهادات وسجل عليه بقاضي مصر والإسكندرية " [7]،

(75) الكندي، مصدر سابق، ص584؛ البيلي، مصدر سابق، ص171.

(76) المقريزي، احمد (1996): اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا، تحقيق: جمال الدين الشيال، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ج1، ص215؛ ابن حجر، مصدر سابق، ص328؛ حسن، إبراهيم(1932): الفاطميون في مصر، القاهرة: مطبعة بولاق، ص188-189.

(77) حسن، مصدر سابق، ص188.

(78) المصدر السابق، ج 1، ص220.

(79) أبو سعيد عبد الله بن محمد بن أبي ثوبان بن أبي سعيد المغربي قدم مع المعز الفاطمي من المغرب وتولى النظر في المظالم في مصر وأصبح بعد ذلك قاضيا فيها. الكندي، مصدر سابق، ص585.

(80) حسن، علي (1963): تاريخ جوهر الصقلي قائد المعز لدين الله الفاطمي، ط2، القاهرة: مطبعة السعادة، ص71.

(81) ابن حجر، مصدر سابق، ص329؛ محاميد، حاتم(2001): التطورات في نظام الحكم والإدارة في مصر الفاطمية، ط1، القدس: مكتبة المهتدين الإسلامية، ص177.

وبعد وفاة أبي سعيد سنة 364هـ/ 974م عين المعز الفاطمي علي بن النعمان [1] واشترك في القضاء مع أبي الطاهر وكان لكل منهما شهوده الذين يستعينون بهم في أحكامهم، فكان أبو الطاهر يجلس للقضاء في الجامع الأزهر بينما جلس علي بن النعمان في جامع عمرو[2] وظلت الحال كذلك حتى استقل علي بن النعمان بالقضاء عامة سنة 366هـ/ 976م في عهد الخليفة الفاطمي العزيز بالله (365-386هـ/ 975-996م) وبسبب شدة الخناق على القاضي أبي الطاهر من قبل الدولة الفاطمية مما اضطره ذلك إلى تقديم استقالته من القضاء إلى العزيز الفاطمي فقبلها على الفور[3] وتذكر المصادر التاريخية[4] إن الخليفة الفاطمي العزيز عزل أبا الطاهر بسبب مرضه وشيخوخته وعجزه عن ممارسة القضاء. وبذلك ينتهي دور القاضي أبي الطاهر الذهلي في القضاء وكانت ولايته في مصر ثمانية عشر سنة واستمر بعد صرفه عن القضاء سنة وعشرة أشهر يُكتب عنه الحديث وتوفي بمصر سنة 367هـ/ 977م وله ثمانية وثمانون سنة[5] فكان قاضيا فاضلا أديبا، "ولم يتول قضاء مصر أحد من القضاة الذين تولوا قضاء بغداد غيره"[6].

الخاتمة:

يعد أبو الطاهر الذهلي من الشخصيات المهمة في الدولة العربية الإسلامية، فقد كان عالما وأديبا فاضلا تميز بكثرة روايته للحديث فكان من المحدثين الثقاة في العراق واشتهر انه محدث زمانه من كثرة حديثه، وتمتع بمكانة علمية كبيرة لما عرف عنه من الصفات الجليلة وحسن السيرة والنبوغ بالعلوم المختلفة وخاصة علوم القرآن والحديث والآداب وأصبح قاضياً في الدولة وحكم وفق مذهبه المالكي في فترات مختلفة من العصور الإسلامية.

(82) علي بن النعمان بن محمد بن منصور بن أحمد بن حيون المغربي القيرواني، ولد في رجب سنة 328هـ/ 939م، قدم مع المعز الفاطمي من المغرب وتولى النظر في الحكم مع أبو الطاهر الذهلي، بعد ذلك أصبح قاضيا في مصرفي عهد العزيز بالله الفاطمي (365-386هـ/ 975-996م) وهو أول من تلقب بقاضي القضاة بالديار المصرية. الكندي، مصدر سابق، ص589.

(83) ابن حجر، مصدر سابق، ص329.

(84) دعكور، عرب (2004): الدولة الفاطمية التاريخ السياسي والحضاري، ط1، بيروت: دار المواسم، ص190.

(85) الخطيب البغدادي، مصدر سابق، ج 1، ص330؛ ابن الجوزي، مصدر سابق، ج14، ص257؛ الذهبي، مصدر سابق، ج16، ص206؛ ابن فرحون، مصدر سابق، ص405.

(86) عياض، مصدر سابق، ج2، ص10؛ ألصفدي، مصدر سابق، ج2، ص34؛ ابن حجر، مصدر سابق، ص329؛ ابن طولون، مصدر سابق، ص34.

(87) ابن فرحون، مصدر سابق، ص405.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- عُرف أبا الطاهر بألقاب عديدة وكان لكلٍ منها مدلوله الخاص إلا انه اشتهر بـ (الذهلي) نسبة إلى قبيلته بني ذهل، وكان أصله من البصرة إلا انه ولد ونشأ في بغداد وكان والده من الفقهاء والمحدثين ومن شيوخ القضاة في العراق.
- اشتهر أبو الطاهر بالعلم والحديث فقد سمع الحديث وحفظ القرآن منذ الصغر واتصف بصفات جليلة وكان حسن السيرة وله مكانة علمية فقد أثنى عليه الكثير من العلماء ووثقوا حديثه وتتلمذ على يد العديد من كبار المشايخ والفقهاء كما انه حدث وروى كثيرا فسمع منه عامة الناس وعددا لا يحصى من الرواة وكانت له العديد من المؤلفات التي تخص علوم القرآن والحديث.
- تولى أبو الطاهر القضاء بالاستخلاف في سن مبكر في عهد والده في البصرة خلال العصر العباسي ثم أصبح شاهد عدول في بغداد ومن ثم انتقل إلى واسط وتقلد القضاء بها وبسبب اضطراب أوضاعها السياسية تركها وعاد إلى بغداد فنصبه الخليفة العباسي قاضيا على الجانب الشرقي وحكم فيها وفق مذهبه المالكي.
- عاصر القاضي أبو الطاهر الذهلي فترات مضطربة سياسيا في الدولة العباسية ونتيجة ذلك ترك العراق وانتقل إلى مصر حيث عين على قضاء دمشق إلا انه صُرف عنه ثم تمكن من اعتلاء منصب القضاء في مصر واستمر فيها لفترة طويلة من عهد الإخشيديين بفضل حسن سياسته وتدبيره وذكائه.
- كان أبو الطاهر على درجة كبيرة من الدهاء ويبدو ذلك واضحا في موقفه عند دخول الفاطميين لمصر وتثبيت حكمهم فيها فنلاحظ ا ن أبا الطاهر رغم انه مالكي المذهب ومخالف لمذهب الفاطميين الإسماعيلي إلا انه يستمر في منصب القضاء في مصر.
- عملت الدولة الفاطمية بكل الوسائل على تقييد صلاحيات القاضي أبي الطاهر وتشديد الخناق عليه من اجل تقديم استقالته وترك منصب القضاء وفعلا تم لها ذلك باستقالته سنه 366هـ / 976م وذلك قبل وفاته بسنة.

وتوصلت الدراسة للتوصيات التالية:

- ضرورة تكثيف البحث في دور القضاة العراقيين في مصر وبلاد الشام خلال العصر الفاطمي.
- تسليط الضوء على أشهر القضاة المالكيين في دمشق ودورهم في نشر المذهب المالكي في العصر العباسي.
- ضرورة التركيز على سياسة الأمراء والولاة في الأمصار التابعة للدولة العباسية تجاه القضاة ومدى تأثيرهم في مسألة تعيين القاضي وتقليده هذا المنصب فقد كان لهم دور كبير في ذلك.

قائمة المصادر والمراجع:

1- ابن الأثير، أبو الحسن، (1987): الكامل في التاريخ، تحقيق: محمد يوسف الدقاق، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

2- ابن الجوزي، أبو الفرج، (1992): المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تحقيق: محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

3- ابن الصيرفي، أمين الدين، (1924): الإشارة إلى من نال الوزارة، تحقيق: عبد الواحد مخلص، القاهرة: مطبعة المعهد العلمي الفرنسي.

4- ابن العديم، كمال الدين: بغية الطلب في تاريخ حلب، تحقيق: سهيل زكار، بيروت: دار الفكر.

5- ابن الملقن، عمر، (1996): نزهة النظار في قضاة الأمصار، تحقيق: مديحه الشرقاوي، ط1، القاهرة.

6- ابن تغري بردي، جمال الدين، (1992): النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

7- ابن حجر، احمد، (1998): رفع الإصر عن قضاة مصر، تحقيق: علي محمد عمر، ط1، القاهرة: مكتبة الخانجي.

8- ابن حزم، محمد، (1962): جمهرة انساب العرب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط5، القاهرة: دار المعارف.

9- ابن خلكان، أبو العباس، (1994): وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، ط1، بيروت: دار صادر.

10- ابن طولون، شمس الدين، (1956): قضاة دمشق الثغر البسام في ذكر من ولي قضاء الشام، تحقيق: صلاح الدين المنجد، دمشق: المجمع العلمي العربي.

11- ابن عبد ربه، أبو عمر، (1953): العقد الفريد، تحقيق: محمد سعيد العريان، ط2، القاهرة.

12- ابن فرحون، إبراهيم، (1996): الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق: مأمون الجنان، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

13- ابن كثير، إسماعيل: البداية والنهاية، بيروت: مكتبة المعارف.

14- إدريس، عماد الدين، (1978): عيون الأخبار وفنون الآثار، تحقيق: مصطفى غالب، بيروت: دار الأندلس.

15- ألدروبي، إبراهيم، (2001): موسوعة قضاة بغداد، ط2، دمشق: دار الوثائق.

16- ألسبكي، عبد الوهاب، (1964): طبقات الشافعية الكبرى، القاهرة.

17- ألصفدي، صلاح الدين، (2000): الوافي بالوفيات، تحقيق: احمد الارناؤوط وتركي مصطفى، ط1، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

18- الانباري، عبد الرزاق، (1977): النظام القضائي في بغداد في العصر العباسي 145-656هـ، النجف الأشرف: مطبعة النعمان.

19- البيلي، محمد، (2005): صفحات من تاريخ الدولة الفاطمية، القاهرة: جامعة القاهرة.

20- حسن، إبراهيم، (1932): الفاطميون في مصر، القاهرة: مطبعة بولاق.

21- حسن، علي، (1963): تاريخ جوهر الصقلي قائد المعز لدين الله الفاطمي، ط2، القاهرة: مطبعة السعادة.

22- الخطيب البغدادي، احمد، (1997): تاريخ بغداد، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

23- الدرباق، حنان، (2010): الدولة الإخشيدية في مصر، رسالة ماجستير منشورة، ليبيا: جامعة قار يونس.

24- دعكور، عرب، (2004): الدولة الفاطمية التاريخ السياسي والحضاري، ط1، بيروت: دار المواسم.

25- الذهبي، شمس الدين، (1985): العبر في خبر من غبر، تحقيق: أبو هاجر محمد، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

26- الذهبي، شمس الدين، (1992): سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب أرناءوط ومحمد نعيم العرقسوسي، ط9، بيروت: مؤسسة الرسالة.

27- الذهبي، شمس الدين، (2005): تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

28- الذهلي، أبو الطاهر، (1985): الجزء الثالث والعشرون من حديث أبي الطاهر الذهلي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط1، الكويت: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي.

29- رمضان، هويدا، (1999): المجتمع في مصر الإسلامية من الفتح العربي إلى العصر الفاطمي، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

30- الزر كلي، خير الدين، (1980): الأعلام، ط5، بيروت: دار العلم للملايين.

31- سعادة، صفية، (1988): من تاريخ بغداد الاجتماعي تطور منصب قاضي القضاة في الفترتين البويهية والسلجوقية، ط1، بغداد: دار أمواج.

32- السلفي، أبو طاهر، (1993): معجم السفر، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، بيروت: دار الفكر.

33- السمعاني، أبو سعد، (1980): الأنساب، تحقيق: عبد الرحمن اليماني، ط2، القاهرة: مكتبة ابن تيمية.

34- شبارو، عصام محمد، (1992): قاضي القضاة في الإسلام، ط2، بيروت: دار النهضة العربية.

35- عياض، أبو الفضل، (1998): ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تحقيق: محمد سالم هاشم، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

36- كاشف، سيدة، (1950): مصر في عصر الإخشيديين، القاهرة: مطبعة جامعة فؤاد الأول.

37- الكندي، محمد، (1908): الولاة والقضاة، تحقيق: رفن كست، بيروت: مطبعة الآباء اليسوعيين.

38- الماوردي، أبو الحسن، (1909): الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق: محمد بدر الدين النفساني، القاهرة.

39- محاميد، حاتم (2001): التطورات في نظام الحكم والإدارة في مصر الفاطمية، ط1، القدس: مكتبة المهتدين الإسلامية.

40- مخلوف، محمد، (2003): شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، تحقيق: عبد المجيد خيالي، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

41- مسكويه، أبو علي، (1914): تجارب الأمم وتعاقب الهمم، مصر: مطبعة التمدن الصناعية.

42- المعاضيدي، عبد القادر، (2006): واسط في العصر العباسي، ط1، بيروت: الدار العربية للموسوعات.

43- معروف، ناجي، (1966): تخطيط بغداد، بغداد: دار الجمهورية.

44- المقريزي، احمد، (1996): اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا، تحقيق: جمال الدين الشيال، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

45- وكيع، محمد: إخبار القضاة، بيروت: عالم الكتب.